وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعـة ديـالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية

النقدُ اللُّغويُّ في المُحكمِ والمُحِيطِ الأَعظمِ لابْنِ سِيْدَه الأَندلُسيِّ (ت٤٥٨هـ)

رسالةٌ قدّمتها

وسن شاكر محمود الكَرخِيّ

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانيّة في جامعة ديالى
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة
العربيّة / اللغة

بإشراف الأستاذ الدكتور

علي عبدالله العنبكي

شعبان
١٤٣٦هـ

أيـار
٢٠١٥م

مدخل:

إنَّ المستوى الصوتي هو المستوى الثاني الذي نال عنايةً فائقةً من ابن سيده؛ إذ ضمَّت صفحات المحكم أمثلة كثيرة لظواهر التحقيق والتخفيف أو تأخير الهمز، وظواهر المعاقبة والإبدال والإدغام بأقسامه المتعددة، غير أنَّ الدراسة لم تقف على كل الظواهر الصوتية؛ لأَنَّ هناك دراسات أُخرى تناولت تلك الظواهر وأمثلتها بالدّراسة والتمحيص، فخرجت بنتائج أغنتنا عن دراسة المظاهر الصوتية عند ابن سيده؛ لذلك اقتصرت الدراسة على الظواهر التي بدا نقدُ ابن سيده أو تنبيهه عليها جليًّا للعيان.[١]

(١) يُنظر: الدرس الصوتي في المحكم والمحيط الأعظم (أطروحة دكتوراه).

مدخل:

شَغَلَتْ ظاهرةُ الهمزِ في كُتبِ اللَّغويين القدماءِ وفكرهم مكانًا واسعًا، مَيَّزها من بقِيةِ الظواهر اللُّغوية الأُخرى، حتى أنَّهم أفردوا لها مصنفاتٍ مُستَقلَّةً على سبيل المثال لا الحصر فقد ألَّفَ فيها قُطرب (ت٢٠٩هـ)، ثم أَبو زيدٍ الأَنصاري (ت٢١٥هـ) وغيرهما.[١]

ويُعدُّ هذا الصَّوتُ من أَصعب الأَصواتِ نُطْقًا؛ لذا تَتَّبَعهُ اللُّغويونَ والدَّارسون للوقوفِ على حالاتِ نُطْقِهِ ودوافع انتاجِهِ من تحقيقٍ أَو تليين أو حذفٍ أو بَيْنَ بينِ بحسب توخِّي الناطق بها لليُّسر والسُّهولة، وذلك لأنَّ هذا الصوت يحتاجُ إلى جُهْدٍ ليس بالهّينِ عند النُّطق بهِ. ولِثُقْله ومَشَقَّتِه، مالت بعضُ القبائل إلى التَّخلص منها، وبذلك اختلفت القبائلُ في تحقيقها وتسهيلها لها على النحو الآتي:

أولاً: التَّحقيقُ:

من حيث الاصطلاحِ: ((فيرادُ بهِ نُطْقُ الهمزةِ خالصةً حنجريَّةً مَنبَورةً من غير تسهيلٍ أو تخفيفٍ، ومخرجُها في الحنجرةِ أو عند المزمار نفسه)).[٢]

والهمزةُ عند القُدماء[٣]: حرفٌ مجهورٌ مُخْرَجُهُ من أقصى الحلقِ ، وهي عند المُحْدثين: ((صوتٌ صامِتٌ حَنجريّ انفجاريّ يحدثُ بِانطباقِ الوترينِ الصَّوتيين اِنطباقًا تامًّا وشديدًا، حتى لا يسمح للهواء المرور فيحتبس داخل الحَنْجرة ثمَّ تنفتحُ فجأةً، فيخرجُ صوتُ الهمزةِ على صورة انفجار))[٤]، ولهذا يحتاج نطقُ الهمزة إلى جهدٍ عضلي كبير، وبسببه لم يكن استعمال الهمزة عند العرب واحدًا، إذ تنوَّعت

---

(٢) يُنظر: المعجم العربي نشأته وتطوره: ٩٥.
(٣) ينظر: البحث الصَّوتي عند الفرغاني (رسالة ماجستير): ٥٣.
(٤) يُنظر: العين: ٥٢/١ و الكتاب: ٤٣٣/٤ و سر صناعة الإعراب: ٦٠/١.
(٥) اللَّهجات العربية في القراءات القرآنية:١١٣.

صور نطقها[١]، كما تقدَّم.

ثانيًا: <u>التَّخفيف</u>:

اصطلاحًا: ((فالتسهيل ضد التحقيق، وهو تغييرٌ يدخل على الهمزة فَيُسَهّلها في النطق، ويتسامحُ المتكلِّمُ بها من غير تحقيقٍ ولانبر)).[٢]

ومصطلحُ التخفيف عند القُدماء عامةً أعمُّ مِن التسهيل[٣]، إذ يَشملُ الحذف والإبدال والتسهيل ـ وابن سيدة مثلا يستعملُ مصطلح التخفيف بدلا من التسهيل أو الطرح ـ إذ قال: ((واسْتَخَفَّهُ: رآهُ خفيفًا، ومنهُ قولُ بعضِ النحويين: استخفَّ الهمزةَ الأولى فَخَفَّفَها، أَي أَنَّها لم تَثْقُلْ عليه فَخَفَّفَها لذلك)).[٤]

وقد نَسَبَ الفراءُ وابنُ يعيش الهمزَ إلى بني تميمٍ، وتركَهُ إلى أَهل الحجاز[٥]، وعزا أَكثرُ الباحثين تحقيقَ الهمز عند تميمٍ وقيسٍ وبني أَسد ومن جاورهم؛ إلى انسجام شدّة الهمزة وغِلْظَتها مع غِلْظة الطبيعة البدويَة ووعورتها ـ وعَبَّر عن هذهِ الظاهرة د.إبراهيم أنيس بـ(تحقيق الهمز) و(الهمز) وكذلك النبر[٦]، وهو ما قال عنه ابن سيده في معناهُ اللُّغوي: نَبَرَ الحَرْفَ يَنْبِرُه نَبْرًا: هَمَزَهُ، وقال رجلٌ للنبي (ﷺ): ((يا نَبيءَ[٧] الله، فقال: ((**لا تَنْبِر باسمي**))، أَي: لا تَهْمِزْ)).[٨]

فقد جَعَلَ في تعريفه اللُّغوي المُتَقدم تحقيق الهمز نبرًا، وهو ما يُطابِقُ في دلالتهِ مصطلح النبر الحالي، الذي يَتَطَلَّبُ الضغطَ في الصَوْت، وارتفاع الصّوت، والجهد المتميز من أَعضاء النطق.

---

(١) يُنظر: في اللّهجات العربية: ٦٦، واللَّهجات العربية في كتب إعراب القرآن (أطروحة دكتوراه): ١٠.
(٢) معجم الصَّوتيات: ٦٤.
(٣) يُنظر: الكتاب: ٢٤/٤- ٢٦ والخصائص: ٣٧٢/٢ ــ ٣٧٦ وشرح المفصل: ٢٦٥/٥.
(٤) المحكم: ٥٢٢/٤.
(٥) يُنظر: معاني القرآن (للفراء): ٣٥٦/٢، وشرح المفصَّل: ٢٦٥/٥.
(٦) يُنظر: في اللّهجات العربية: ٦٨ ــ ٦٩، والأصوات اللُّغوية: ٨٤ ــ ٨٥.
(٧) ورد الحديث بمعناه: المستدرك على الصحيحين: ٢٥١/٢.
(٨) المحكم: ٢٨٦/١٠.

وبهذا يكون النبر لا يحدثُ على الهمز فقط، بل على أَي صوتٍ من أَصوات العربية، أَمّا التحقيق فهو مصطلحٌ خاصٌ بالهمز[١]، وهناك مصطلحاتٌ صوتيةٌ تُعِبرُ عن ظاهرة التخفيف، كتسيهل الهمز[٢]، وطرح الهمز.[٣]

والتخفيفُ: فهو على اختلاف صوره لُغةُ أَهْل الحجاز ولاسيما مكَّةَ والمدينة، قال أبو زيدٍ (ت٢١٥هـ): ((أَهلُ الحجازِ وهذيل وأَهلُ مَكَّةَ والمدينة لا ينبرون، وقف عليها عيسى بن عمر فقال: مَا آخِذ من قول تَميم إلاَّ بالنبر وهم أَصْحَابُ النبر، وأَهل الحجاز إِذا اضطروا نبروا))[٤]، وذلك أَنَّ النُّطقَ بالهمزةِ المُسَّهلَة على اختلاف أَلوانِها ((لا يحتاجُ إلى عناءٍ كبير؛ لذا فهو[٥] يتناسبُ مع الطَّبيعة الحضرية التي تمتازُ بالرِّقةِ والسُّهولة في كُل شيء، كما أَنَّ البيئة الحضرية تَقْرُبُ فيها المسافاتُ فلا حاجةَ إلى رفع الصوتِ وإبرازِهِ))[٦]، فمالَ الحضريون إلى التَّسهيل الذي يوافق طبيعتهم.

ومما أَضْطَّر الحجازيين إلى الهمز، نزول القُرآن الكريم به[٧]، ((روي عن علي ابنُ أبي طالبٍ (رضي الله عنه): ((نزلَ القرآنُ بلسان قُريش وليسوا بأَصحابِ نبرٍ ولولا أَنّ جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزةِ على النبي (ﷺ) ما همزنا))، وحققها غيرهم، والتحقيقُ والأَصلُ كسائر الحروف، والتخفيف استحسان)).[٨]

ويكونُ التخفيفُ بإبدال الهمزةِ بحرف مَدٍّ مجانسٍ لحركةِ الحرف الذي قبلها نحو (راس، ذيب) أَصلُها: رَأْس، ذِئِب، أَو تسهيلها، أَي بنطقها بينها وبين حركتها، وهو

---

(١) يُنظر: الدرس الصَّوتي في المحكم والمحيط الأعظم (رسالة ماجستير): ٢٢٣ – ٢٢٥.
(٢) يُنظر: المحكم: ٥٢٢/٤، وسرُّ صناعة الإعراب: ٩٠/١ – ٩٦.
(٣) يُنظر: معاني القرآن: ٩٦/٢.
(٤) لسان العرب: ٢٢/١.
(٥) كذا ورد والصواب: فهو لذلك.
(٦) الظواهر اللُّغوية في لُغة الإمام الشافعي: ٧٦.
(٧) حياة اللُّغة العربية: ١٣.
(٨) شرح شافية ابن الحاجب: ٣٢/٣.

نوع من همزة (بَيْنَ بَيْنَ).[١]

أمَّا مصطلح التخفيف فهو عند القدماء فهو أَعمُّ من التسهيل والطرح، إذ يشْمل الحذف والإبدال والتسهيل[٢]، وقد ورد (التخفيف) عند ابنِ سيده بكثرة إذا ما قِيس ببقيَّةِ المصطلحات.

وقد فَسَّرّ أَحدُ اللُّغويِّنَ التخفيف بقوله: ((إنَّهُ تخفيف مع بقاء الهمزةِ بوجه، ثم الإبدال، لأنَّه إذهابُ الهمزةِ بِعَوض، ثم الحذف، لأَنَّه إذهابُها بغير عوضٍ)).[٣]

وَجَعَل ابنُ سيده (التخفيف) على نوعين: (التخفيف البدلي)، و(التخفيف القياسي) وهو من طريف ما تضَّمنهُ المحكم[٤]، مع إشارته إلى كون ما لحق الهمز من تخفيف بفعل لغة القبيلة كما في تخفيف (الأثبة والأَثأبة) حيث خَطَّأَ صراحةً من ظَنَّ أن تخفيف همزتها لُغةٌ.

وقد ورد نقدُ ابن سيده لظاهرة التحقيق والتسهيل على النحو الآتي:-

(الشئمة -الشيمة):

قال ابنُ سيده في المحكم: ((الشّيمَةُ الطبيعةُ، وقد تَقدَّمَ أنَّ الهَمزَ فيها لغية وهي نادرةٌ)).[٥]

وكان قد أوردها في مرة سابقةٍ في مادة (ش أ م)، إذ قال: ((الشِّئمة مهموزةٌ[٦]، الطبيعةُ، حكاها أَبو زيد واللّحياني. وقال ابنُ جني قد همز بعضهم الشِّئمةَ ولم يُعَلِّلْهُ.. والذي عندي فيه أَنَّ همزهُ نادرٌ لأَن ليس هناك ما يوجبُه)).[٧]

---

(١) يُنظر: اللُّغة العربية معناها ومبناها: ٥٣.
(٢) يُنظر: الكتاب ٢٤/٤ ــ ٢٦، والخصائص: ٣٧٢/٢ ــ ٣٧٦، وشرح المفصَّل:٢٦٥/٥.
(٣) شرح مراح الأَرواح لـ (ديكنقوز): ٩٩.
(٤) يُنظر: المحكم: (المقدّمة): ١/٧.
(٥) المحكم: ١٠٧/٨.
(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٩٣/١.
(٧) المصدر نفسه: ٩٥/٨ ــ ٩٦.

وعند البحث عن ظاهرةِ همز هذه اللَّفظة في المعجماتِ لمسنا أَنّها لم تلقَ عنايةً كافيةً، مما حدا ابن سيده على أن يعكِفَ عليها بالبحث والدراسة.

وقد ألفى البحث أنَّ صاحبَ العين الخليل لم يتولَّها بالتفصيل ولم يؤجل ذكرها، فقد ذكرها في مادة (شيم): وقال: ((شيمةُ الإنسانِ: خلُقُه. والأشيمُ من كُلّ شيء: الذي به شامَة، والشامةُ (علامةُ) مخالِفةٌ لسائر اللون)).(١)

وقد أَورد الهمزةَ في لفظة ((الشّأْم– المشَأمة والشؤم))(٢)، ومعنى هذا أَن الخليل اشْتَقَّ (الشيمَة)، من الأَصل الثلاثي المعتل (ش ي م) وأَمَّا الهمزَة فقد وردت في الأَصل الثلاثي المهموز (ش أ م)، ولم يتطرَقْ ابنُ دريد إلى لفظة (الشيمة) بالهمز، ولكنَّهُ أَدرجها في مادة (ش م ي) وتحدّث عن جواز تشديد همزة (الشُّؤْم) وتخفيفها، والتي بيّنَها في مادة (ش م و).(٣)

وَحَسَم ابنُ فارس مسألة الهمز فقال: ((الشين والهمزُ والميم أصلٌ واحدٌ يَدلُّ على الجانب اليسار. ومن ذلك المَشْأَمَةُ، وهي خلاف الميمنة والشَّأَمُ: أرضٌ عن مشأمَة القبلة يُقال: الشَّأم والشَّآمُ وَامْرأةٌ شآميةٌ.. ورجلٌ مَشؤومٌ من الشُّؤم)).(٤)

وقال في المجمل: ((الشيمةُ الخليقةُ))(٥)، وهذا يعني أَنَّ الشّيمَةَ لو كانت مهموزةً لكانَ في دلالتِها ما يَدلُّ على جهة اليسار أو الشِّمال، أو حتى نقيض اليُمن أو الميمنة، وهذا غيرُ ملموسٍ كما مُبَيَّن.

أمَّا الجوهري فلم يتحدث عن (الشِّيمة) بالهمز، ولا بسواه، وتحدَّث عن همز (الشام والشؤم في مادة (شأم) فقط، وذَكر (الشَّامة) في مادة (شيم).(٦)

---

(١) العين: (شأم).
(٢) المصدر نفسه: (شأم).
(٣) يُنظر: جمهرة اللُّغة: ٢٨٢/٢ – ٢٨٣.
(٤) مقاييس اللغة: (شأم).
(٥) المجمل: (شأم)، ومقاييس اللُّغة: (شأم).
(٦) يُنظر: الصحاح: (شأم) و(شيم).

وهذا ما أكَّده ابنُ القطاع (ت٥١٥هـ) حيث جَمَعَ الأفعال (شَأَمَت وشئِمَ وشَؤُمَ وأشْأَم) وأوردها في الفعل المهموز وأوردَ (شَيِمَ الرجل والعُرس) بمعنى كَثُرَ شامُ بدنهِ أَو خالفت أَلوانَهُ بقعةٌ من لونٍ غيره، في الفعل المُعتل[١]، كذلك الحميري (ت٥٧٣هـ) إذ رَتَّب (المَشأمة والشَّآم والشّؤُم) في باب الشين والميم وما بعدهما[٢].

ونقل ابنُ منظور والزَّبيديّ تباعًا ماحكاهُ ابنُ سيده في أَنَّ الهمز لُغيَّةٌ نادرةٌ.[٣]

يتّضح أَنَّ المعجميين كانوا يثقون برأي ابن سيده، ولم يتحرَّوا التعليلَ لرأيه، ولم يكن اللُّغويونَ أكثر حرصًا منهم؛ بل بدا اهتمامهم واضحًا بتخفيف همزة (الشام) وتحقيقها، أَو بتخفيف العامةِ لها وتشديدهم، وكذلك العناية بهمزة (شُؤْم)، وتذكير الشَّام وتأنيثها.[٤]

وعند الرجوعِ إلى نَصِّ ابنِ سيده، نَلْحَظُ أَنَّه أَشار إلى رواية أَبي زيد واللِّحياني، إذ أَورد أبو زَيْدٍ (الشيمة) مهموزةً حين أنشد في نوادرهِ: ((

إِنّي بجذّ الْحَبلِ مِمَّنْ يُرِيبُني إذا لم يُوافِق شِئْمَتي لَحَقيقُ.[٥]

همزوا الشِّيمَة))[٦]، وهي برواية أَبي الطيب اللغوي غيرُ مهموزةٍ.[٧]

ولم يعلل ابنُ جني همزها بل على نقيض ذلك، ذكرها في باب شواذ الهمز وعدَّها من الأسماء التي يرِدُ فيها الهمز من غير أصلٍ له ولا أبدال و لا قياس يعضده أو يدعو إليه.

---

(١) يُنظر: الأَفعال لابن القطاع: ٢١٤/٢ و ٢٢٤/٢.
(٢) يُنظر شمس العلوم: ٣٦١٥/٦ و ٣٥٩٨ و ٣٥٩٩.
(٣) يُنظر: لسان العرب: (شأم)، وتاج العروس (شأم).
(٤) يُنظر: على سبيل المثال: إصلاح المنطق: ١١٥/١، ودُرَّة الغواص: ٥٦/١، وشمس العلوم: ٣٥٩٨/٦ وما بعدها من صفحات، والمزهر: ٣١٣/١، وخير الكلام في أَغلاط العوام: ٣٧/١.
(٥) لم أعثر له على نسبة.
(٦) النوادر: ٥٠٩.
(٧) النوادر: ٥٠٩، والإبدال (لأبي الطيب): ٤/٢.

وعلى النقيض من ذلك فلو سَلَّمنا أَنَّ (الشِّئْمةَ) مهموزٌ، وهذا مالم تؤكِّدهُ النصوص والصفحات السابقة ((وكانت الهمزةُ ساكنةً ما قبلها مكسور، أُبدلَت مكانها ياءٌ كما في الذِّئبِ والمِئرةُ...)).[١]

وقد ذكر ابنُ سيده في موضعٍ آخر في محكمهِ أَنَّ همز (الشأمة) –العلامةُ ـ هو همزٌ ليس له وجهٌ عنده وخرّج هذا الهمز على النّدرةِ أو كمن يهمز (الخأْتم والعَأْلم)، وكذلك حكايةُ بعضهم (قوقأت الدَّجاجة وحلأت السويق ورثأت المَرْأة زوجها ولبَّأ الرجل بالحَجَجِّ)، وهو محله شاذٌ؛ لأنَّهُ لا أصلَ له في الهمْز.[٢]

ولأنَّ ميل القبائل البدوية إلى تحقيق الهمزة دفعها إلى تحقيق ما لا يستحق الهمز ويبدو أَنّهم ارتجلوه من غير أصلٍ يعودون إليه.

وهو ما أكّده سيبويه في قوله: ((وقد بلغنا أَنَّ قومًا من أهل الحجاز من أهل التَّحقيق يحققون (نبيءٌ وبَريئةٌ)، وذلك قليلٌ رديءٌ)).[٣]

وقد وصف الكسائي (ت١٨٩هـ) قراءة من قرأ: ﴿أَشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة:١٦،١٧٥] بـ: ((إشترؤُا الضَّلالَةَ))بأَنَّها لغةٌ[٤]، وهي عند البصريين لَحْنٌ؛ لأنَّها عندهم غير مقبولة[٥]؛ ذلك أَنَّ: الظاهرة اللَّهجية لم تقبلها قواعد البصريين.

وقد ورد ما يشير إلى نسبتها إلى قبيلة (طيء)[٦]، وقد نُسِبَت إلى (غَنَي)[٧]؛ وهمز هذه الكلمات هو ضربٌ من العودةِ إلى البداوة التي تذهبُ باللُّغة إلى الشِّد وهمز ما لا يُهمز.[٨]

---

(١) الكتاب: ٥٤٤/٣.
(٢) يُنظر: المحكم: ١٧٧/٢ و ١٠٨/٨.
(٣) الكتاب: ٥٥٥/٣.
(٤) يُنظر: مختصر في شواذ القراءات: ٢، والمحتسب: ٥٤/١، ٣٧٢/٢.
(٥) يُنظر: المحكم في نقط المصاحف: ٨٨.
(٦) يُنظر: الاشتقاق لابن دريد: ٢٦٩-٢٧٠.
(٧) يُنظر: معاني القرآن للفراء: ٤٥٩/١، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللُّغة الحديث: ١٢٧، واللَّهجات العربية في التراث: ٣٢٠/١ و٣٣٣/١.
(٨) يُنظر: الدرس الصوتي في كتاب المحكم: ٢٢٧.

وَعدَّ ابنُ الحاجبِ توفي نحو (٦٤٦هـ) إبدال الهمزة من حروف اللِّين في هذا وأَمثاله من الإبدال الشَّاذ فقال: ((وأمَّا نحُو دَأَبَّةٍ وشأبة والعَأْلم وبَأْز، وشئْمة ومؤْقِد فشاذ))[١]، ثم ذكر في موضع آخر: ((وقالوا: الشِّئمةُ، أصلها الياء)).[٢]

نستخلص مما تقدّم أنَّ (الشيمةَ) وردت مهموزةً وغيرَ مهموزةٍ، في كتب النوادرِ والمعجمات من غير مُسوِّغٍ لتحقيق الهمز، فضلا عن وصف سيبويه لهذا الضرب بالقلّة والرداءة، ولكون هذهِ الظاهرة (الهمز) نسبت لقبائل عرفت بهمزها لما لا يستحق الهمز فقد كان وصف ابن سيده لها بـ(لُغيّة) بالتصغير دلالةً على قِلَّة الشيوع والاستعمال ثمَ نَعَت هذهِ القِلَّة بالندّرةِ تارةً وبالشِّذوذ تارةً أُخرى وبالانكسار، دليلا على تحرّيه وتتبعهِ لهذهِ الظاهرةِ، ونجاحه في اختيار الحكم النقدي عليها وهو ما عَبرت عنه الدراسات اللاحقة وعند المحدثين والدَّارسين فوصفوها بـ (عدم الاطراد) أو(ليست أصلا) أو (قليل).[٣]

(المَوُوْنة- المَؤُوْنة):

قال ابن سيده في المحكم في مادة (م و ن): ((مَانَ الرجلُ أَهْلَهُ يَمُوْنُهم مُوْناً ومَؤُنةً: كفاهم وأَنفقَ عليهم، والاسم المَاينَةُ والمَوُوْنةُ، بغير همزٍ على الأصل، ومن قال: نُؤُرٌ قال مَؤُوْنة)).[٤]

ومَنْ يُدَقِّق في نص ابن سيده يَجِد إشارةً واضحة إلى فكرةِ التحقيق والتخفيف غَيْرَ أَنّ من يتناولُ هذهِ المسألة دراسةً وتحليلا سيَجِدُ أنّ هناك اختلافًا حرفيًا في اشتقاقها ووزنها الصرفي وعكس هذا الخلافُ ظلالَهُ على المعجميين فاختلط عليهم الأصلُ الذي تُعزى إليه هذه المادة.

---

(١) شرح الشافية: ٢٠٣/٣.
(٢) المصدر نفسه: ٣٠٥/٣.
(٣) يُنظر: المعجم المفصَّل في علم الصَّرف: ٣٥ ــ ٣٦، ودراسات في علم الصرف: ٢٣،٤٦.
(٤) المحكم: ١٠ /٥٢٨.

ولـتكنْ البدايـةُ مـع الخليـل، إذ ذكـر: ((المؤونـة: (فعولـة) مـن مـانهُم يَمُـونهم، أي يتكلف مَؤُنتهم. والمائنةُ أسم مايُمَوَّن، أَي: يتكلّف من المؤونة)).[١]

وهو بذلك يَشْتَقُّها من (مان)، لكنه أوردها في الأصل (مأنَ)، وزخرَتْ كتبُ اللُّغة بالحديث عن اشتقاق الفرَّاء(للمؤونة) منَ (الأَيْنِ) وهو التَّعبُ والشِّدَّة، وهي عندُه على زِنَةِ (مَفْعَلَةٌ)، في حينَ أَنَّ الأصلَ فيها عند الاخفش (ت٢١٥هـ) (مَأْيُنَة) وهي على زِنَـةِ (مَفْعُلَـةٌ) ووافقـه المـازني (ت٢٤٩هـ) فـي أَنَّهـا علـى وزن (مَفْعلـةُ) لكنهـا عنـدهُ مأخوذةٌ من(الأوْنِ)، وهو الخُرجُ والعِدْل، وهي عند ابن السَّراجِ(ت٣١٦هـ) مأخوذةٌ من (الأوَنِ) الدَّالُ على عظم البطن وامتلائه وانتفاخه وقياسها عنده (مَفْعَلُة).[٢]

وقد أخذ ابنُ جنـي هذهِ المسألةَ علـى عاتقهِ بالدِّراسـةِ والتمحيص فقالَ: ((فَأمَّا (مُؤونَة) فلا حُجَةَ فيها لأبي الحسن، لأَنَّه يجوز أن يكون من (الأون)، وهو (العِدْل) ؛ لأنَّها ثقيلةٌ على مُتكلفها كما أَنَّ(العدل) ثقيلٌ على حامِله))، وكذلك احتجاجُه على الفراء مثلُ أبي الحسن، لا فرق بينهما[٣]، وقد عُزِيَ إلى سيبويه أنَّه قال أنها (فَعُوْلَةٌ) من مُنْتُ الرجلَ أمُوْنُه[٤] وهو ماعدَّه ابن الحاجب اشتقاقًا ظاهرًا لفظًا ومعنى، وهو الوجُه؛ لِدلالـة (مَؤُونـة) علـى مدلول (مـان يمون)، مباشرةً وعدم دلالتها علـى الثقل والتعب. أمَّا اشتقاقها من (الأوْن) وهو أحد العِدْلين؛ لأنَّ (المؤونـة) بمعنـى الثَّقْلّ، فهمزتهُ أصلية، أصلُه مَأْوُنَةٌ كَمَكْرُمَةٌ وهو أبعدُ من الاشتقاق الأول لأنَّ الثُّقْل لازم المؤونـة في الأغلب، وقول الفراء إنَّها من (الأَيْن) وهو الإعياءُ، أبعدُ من الاشتقاق الثاني وأَصلُه مأْيُنَةٌ نقلت الضمة إلى ما قبلها وقُلبت الياء واوًا[٥]، وبذلك تبيّن الوزن الصرفي الأمثل وأصلُ الاشتقاق السليم.

---

(١) العين: ٣٨٩/٨.
(٢) يُنظر: المنصف :٢٩٦/١، والأُصول في النحو :٣٤٩/٣، والمحتسب: ٢١٤/١.
(٣) المنصف: ٣٠١/١.
(٤) يُنظر: المحتسب: ٢١٤/١، وتداخل الأَصوات اللُّغوية: ٤٠٤/١/ لم يرد هذا القول في كتاب سيبويه.
(٥) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٣٤٩/٢ ــ ٣٥٠ و ١١٧/١ ــ ١١٨.

ومن الواضح أنَّ الأصلَ في (مَؤونه) هو (مَوْوُنَه) بواوين بلا همز[١]، وهي اختيار بعض العلماء لِيُفرّقوا بينَ فَعول وفَعيل وفَعِل.[٢]

ولكون هذه الواو مضمومةً يجوز فيها أَنْ تُبْدَلَ الهمزةُ مكانها أو تركُها على حالها((وإنما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضَمَّةٌ كما يكرهون الواوين فيهمزون نحو قَؤُول ومَؤُونة، وأمَّا الذين لم يهمزوا فإنهم تركوا الحرف على أَصْله كما يقولون: قَوُول (فلا يهمزون).)).[٣]

ويبدو أنَّ اغلب المعجميين واللُّغويين اختاروا الهمز واستحسنوه، إذ وصف ابن دريد (المؤونة) بأنَّها تُهْمزُ ولا تهمز، وهي بالهمز أكثر[٤]، ونقل الأزهريّ عن أبي عبيد عن الكسائي أَنَّها (مَأنت) وذكر أنَّ ترك الهمزة لغة وهي بذلك من (مان) واستدلَّ بقول الكسائي السابق وقال بهمزها؛ لانضمام الواو، وهو حَسَنٌ عنده[٥]، واشتقّها ابن فارس من (مون) فقال: ((منت القوم، أمونهم: قُمْتُ بكفايتهم. والمؤونة مهموزة وغير مهموزةٍ))، وأَورد في المقاييس: (الميم والهمزة والنون) كلمتان متباينتان جدًا[٦]، وما هذا الاختلاف في عزو المادة إلاّ نتيجةٌ للخلاف في أَصل هذه الكلمة من حيث الاعتلال والهمز، وقد تأَثَّر أصحابُ المعجمات بهذا الاختلاف.[٧]

ووضع ابنُ منظور (مؤونة) في أصولٍ ثلاثةٍ، إذ ذكرها في(أ و ن) و(مأن) و(مون).[٨]

---

(١) يُنظر: عمدة الكتاب: ١٧٨/١، والمحتسب: ٢١٤/١.
(٢) يُنظر: ديوان الأدب: ٣٧٠/٣.
(٣) الكتاب: ٣٣١/٤ وما بين القوسين زيادةٌ وردت في طبعة بولاق كما ذكرها المحقق.
(٤) يُنظر: جمهرة اللُّغة: ٩٩٢/٢.
(٥) يُنظر: تهذيب اللُّغة: ٢٧٩/١٥.
(٦) يُنظر: مقاييس اللُّغة (مأن).
(٧) يُنظر: التداخل في الأُصول اللُّغوية: ٤٠٣/١ و ٣٠٤.
(٨) يُنظر: لسان العرب (أَون)، و(مأَنَ)، و(مونَ).

وعلى هذا يترجح لدى الباحثة أنَّ الهمزةَ في (مَؤونة) لها صور اشتقاقية تكون بتخفيف الهمزة، وتارة بتحقيقها، والأَصلُ فيها هو التخفيف على الأصل (موونَة) وأَنَّها اشتقت من الأصل (مون) بغير همز، وهي على وزن (فعولَة). وفيها لغاتٌ أُخرى، والسبب في ذلك هو التسهيل والتحقيق، وما يترتب عليه من إبدالٍ واجتماع واواتٍ أو حذفها.

وذكر الفيومي لها ثلاث لغاتٍ (مؤونة بفتح الميم، وبهمزة مضمومة، ومُؤْنَةٌ بهمزة ساكنة ومونة بالواو) [١]، إلاَّ أنَّ وصف ابن سيده لـ(مَؤونة) بالهمزة بأنَّها لغة كان سابقًا للفيومي الذي تَأثر بالتحقيق لهذهِ الكلمة ولم يذكر الأصل (مون).

ومما تقدَّم نجد أنَّ ابنَ سيده قَدّم وصفًا دقيقًا لما في هذه الكلمة من أَوجه، وما هذا إلاَّ دليلٌ على بصره النقدي الحاذق، وهذا دليل على عنايته بظاهرة الهمز، وما يتعلقُ بها من تحقيق وتسهيل وكانَ اختياره يتلاءم وما ضَمَّته أُمَّات كتب الصرف والنحو واللُّغة وكان يصفُ النزر اليَسير من التحقيق أَو التسهيل (باللغة) بنسبةٍ أَو بغير نسبةٍ لقبيلة بعينها كما في (خذأ)، و(تَرْكُ الهمز فيها لغة) [٢]، وقد يشيرُ بالإنكار، كما في (الناموس والنأموس)، إذ قال: ((أَو قد يُهْمَزُ، ولا أدري ما وجه ذلك)).[٣]

وقد يفاضلُ بين التحقيق والتسهيل بالمراتب (أعلى – أعرف – أكثر...) كما في: " القَأْنُ: تجرٌ، يهمز ولا يُهمز، وترك الهمز فيه أَعرف "[٤]، وكما في قولهِ: ((المِنْجنَةُ: مِدَقَّةُ القَصَّار، وترك الهمز أَعلى)).[٥]

---

(١) يُنظر: المصباح المنير: (مون).
(٢) المحكم: ٢٣٢/٥.
(٣) المصدر نفسه: ٥٣٥/٨.
(٤) المصدر نفسه: ٤٧٥/٦.
(٥) المصدر نفسه: ٤٩٠/٧.

الإبدال: ((هو إقامة حرف مكان حرفٍ مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة))[١]، أَو حركة بدل أخرى[٢]، والمعنى واحدٌ، فيُقال مدَحَهُ ومدَهَهُ، وهو من سُنن العرب، كما ذكر ابن فارس[٣]، وبعضُ اللُّغويين[٤]، وما إقامَة هذهِ الحروف والحركات بعضها مقام بعضٍ إلاّ لِدَفع الثِّقلَ[٥]، أو لاختلاف اللَّهجات، أَو التّطور الصّوتيّ لبعض الأَصوات الناتج عن بعض عيوب النُّطق، واختلاف البيئة الزّمانية والمكانية والحياة الاجتماعية[٦]، وإمّا للصّنعة والاستحسان.[٧]

أقسام الإبدال:

قَسَّمَ علماءُ العربية الأبدال على قسمين رئيسين :

أولاً: الإبدال القياسي:

وهو جعلُ حرفٍ مكانَ حرفٍ آخر من حروف الإبدال في الكلمة الواحدة، وفي الموضع نفسهِ نحو (باع:أصلُها بَيَعَ)[٨]، ويُسمَّى هذا الإبدال بـ(الإبدال الصّرفيّ)[٩]، و(المُطَّرِد)؛ لأَنَّه يخضعُ لقواعدَ صرفيةٍ مُحكمةٍ، وضابطهُم في هذا الإبدال أَنَّه لو لم يُبْدل؛ لأوقع في الخطأ أو مخالفةِ الأكثر. ومن تسمياتهِ الأُخرى: (الصُّرفيّ الضَّروريّ أو التَّصريفيّ و اللازم).[١٠]

---

(١) يُنظر: الإبدال لأَبي الطيب اللُّغوي، (المقدمة): ٩.
(٢) يُنظر: في اللَّهجات العربية، إبراهيم أَنيس: ٧١.
(٣) يُنظر: الصَّاحبيّ في فقه اللغة: ٣٣٣.
(٤) يُنظر: فقه اللُّغة وأسرار العربية، للثعالبيّ، والمزهر: ١/٣٥٥.
(٥) يُنظر: التعريفات: ٥.
(٦) يُنظر: الخصائص: ٢/ ٨٤، ومن أَسرار العربية: ٦٩، واللَّهجات العربية، د.نجا:٧١، واللَّهجات العربية في التراث: ١/ ٣٤٨.
(٧) يُنظر: شرح المفصل: ٥/ ٣٤٧.
(٨) ينظر: الدرس الصوتيّ في كتاب المحكم (رسالة): ١٨٢-١٨٣.
(٩) يُنظر: التعليل الصوتيّ عند العرب: ٣٤٩.
(١٠) يُنظر: الإبدال اللّغويّ في ضوء علم اللُّغة الحديث (مقالة): ٤.

ثانياً: الإبدال اللُّغوي:

وهو ((أخذُ لفظةٍ مع أُخرى من تناسبهما في المعنى واتحادهما في اغلب الحروف، مع كون البتقي من الحروف من مخرج أَو مخرجين متقاربين)).[١]

ويكون هذا الإبدال من غير اضطرارٍ إليهِ في التّصريف؛ لعلاقةٍ صوتيةٍ بين الحرفين[٢]، كالسِّراط والصِّراط، والتَّولَج والدَّوَلج، وله تسمياتٌ أُخرى ومنها: (الإبدال السَّماعيّ، والإبدال غير المُطَّرد، والإبدال الاشتقاقيّ) [٣].

واشترط ابنُ سيده لحدوثهِ وجودَ علاقةِ صوتيةٍ بين المُبْدل والمُبْدل منه، إذ قال: ((ما لم يتقارب مخرجا الحرفين اللَّذين يَحلُّ أَحدهما مكان الآخر)).[٤]

الإبدال عند ابن سيده:

أَوردَ ابن سيده صورًا متعدِّدةً للإبدال اللُّغويّ، إذ استعمل المصطلحين السّابقين كليهما (الصَّرفِيّ) و(اللُّغويّ)، وكان الإبدال الصّرفيّ يَشْملُ الإعلال بأنواعِه الثلاثة (الإعلال بالقلب، والإعلال بالحذف، والإعلال بالنّقَلِ والتّسكين).[٥]

وذكر ابن سيده حروف الإبدال وكانت عنده (احد عشر) حرفًا[٦]، واشترط لحصول الإبدال بينها القرابة الصّوتية أَي (تقارب المخرجين)[٧]، وقد اختلف منهجه بين التّصريح بالإبدال مَرَّة، وبعدم ذكره مَرَّة أُخرى، وهو ما ستقف عنده الدِّراسة في الأمثلة التي اختارتها، وقد يُصرِّح بعدم توصلهِ إلى حكم بين المبدل واللُّغة، كما في

---

(١) من ذخائر ابن مالك: ١ / ٣١٧.
(٢) يُنظر: في اللَّهجات العربية في التراث: ٣٤٨/١.
(٣) يُنظر: الدرس الصوتيّ في المحكم (رسالة): ١٨٣، والتعليل الصّوتي: ٣٤٩، والمعجم المفصل في علوم اللغة والالسينات: ١٢/١.
(٤) المخصص: ١٣ / ٢٧٤.
(٥) يُنظر: الدرس الصوتي في المحكم (رسالة): ١٨٤.
(٦) يُنظر: المحكم: ٣٨٨/٩، والدرس الصّوتيّ في المحكم: ١٨٦.
(٧) يُنظر: الدرس الصوتي في المحكم: ١٨٦.

قولـهِ: ((أَرَّجَ بالسَّبع، كّهَّرج، إمّا أَنْ تكون لُغةً، وإمّا أَن تكون بدلاً))[١]، وكان في أَحيانٍ أُخرى يَردُّ إحداهما، كقولـهِ: ((الرُّجْمَةُ، الدُّكان الذي تعتمد عليه النَّخلة كالرُّجْبَة، عن كُراع وأَبي حنيفة الدينوريّ قالا: أبدلوا الميم من الباء، عندي: أنّها لغُةٌ كالرُّجبَة))[٢]، وكقولـهِ: ((تعجَّهَ الرّجلُ: تجاهل وزعم بعضهم أَنَّه بَدلٌ من التَّاء في تَعتَّه، وإنما هي لُغةٌ على حِدتها؛ إذ لا تبدل الجيم من التّاء)).[٣]

وكان في بعض الأَحيان يعتمد على التَّصرف في بنية اللَّفظين لترجيح احد الأَصلين وعده بدلاً، إذ قال: ((والْجَرنُ، الجسم، لغةٌ في الجْرَم، زعموا، وقد يكون نونهُ بدلاً من ميم (جرم) والجمع: أجرانٌ، وهذا مما يقوّي أَنّ النون غير بدل؛ لأَنه لا يكاد يتُصرّف في البدل هذا التّصرف)).[٤]

واختارت الدّراسة الأمثلة بحسب كثرة نقد ابن سيده لها، إذ كانت هناك حروف حصل فيها الإبدال ونقدها ابن سيده كثيرًا، وأَغفلت الدِّراسة نقد بقيّة الحروف لقلتِّه لذا قُسّم الإبدال على الإبدال بين الصَّوامت، والإبدال بين الصَّوائت، ومن أَمثلة نقده الإبدال.

أولاً: الإبدال بين الصوامت:

١. الإبدال بين الحاء والخاء:

(كمح و كمخ):

قال ابن سيده: ((وأُكْمِحَ الرجُلُ، رفع رَأَسَه من الزَّهوِ، كأكْمَخ ـ عن اللحياني ـ والحاءُ أَعلى)).[٥]

---

(١) المحكم: ٤٨٦/٧.
(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٧ / ٤٢١.
(٣) يُنظر: المصدر نفسه :١ / ١١٥.
(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٧ / ٣٨٦.
(٥) المصدر نفسه: ٣ /٥٣.

وستعتمد الدِّراسةُ بَدْءًا إلى الوقف على الأَصل (كمح) وإيراد المعجميين له ودلالاته، ومن ثم الأَصلُ (كمخ) ودلالتهُ، لغرض الوقوف على الأَصل الأكثر استعمالاً ومن ثَمَّ الحكم على الصّوت المُبدل والمبدل مِنه، ومن ثَمّ معرفة مدى صواب تنبيه أَو نقد ابن سيده.

وعند الرّجوع إلى المعجمات العربية القديمة، أَلفت الدِّراسةُ أَنّ الخليل ذكر الأَصل (كَمحً) مع عدم الاسهاب في ذكر الدّلالة، إذ قال: ((الكَمْحُ: رّدُّ الفّرس اللِّجام))[١]، وقال ابنُ دريد أَنّها لُغةٌ في الكبح كَمَحهُ باللِّجام وكبحَهُ[٢]، وأبان الأَزهريّ دلالات هذا الأَصلَ إذ عَرَضَ أَقوال اللُّغويين فيه، فنقل أَقوال الخليل والأَصمعيّ واللّحيانيّ وغيرهم، فقال: ((وقال الأَصمعيّ: أَكمحت الدَّابةُ إذا جَذَبْتَ عِنانَها حتَّى تصيرَ مُنْتصبةَ الرَّأُس، قال ذو الرّمة:

*** حِذارًا من الإيعاد والرأَسُ مُكْمَحُ.**[٣] *

وقال اللحياني: ((إنَّه لمُكْمَح ومكبح اي شامخ. وقد أُكْبِح وأُكْمِح إذا كان كذلك...))[٤]، وبذلك يكون الأَزهري أَولَ من أَشار إلى دلالة هذا الأَصل على الزّهوِ والشُّموخ وإن كان نقلاً عن سابقيه. وذكر الصّاحِب بن عبّاد هذه الدِّلالة، إذ قال: ((وأَكْمَحَ الرّجلُ بأَنفهِ: شَمَخ به))[٥]، وشَكَك ابن فارس في بعض دِلالاتها، إذ قال: ((الكافُ والميمُ والحاءُ كلماتٌ لا تنقاسُ وفي بعضها شَكٌّ، غَيْر أَنَّا ذَكَرْنَا ماذكرُوُه. قالوا: أَكْمَحَ الكَرْمُ، إذا تَحرَّكَ لِلإيراق، وقالوا: رَجُلٌ كَوْمَحُ: عَظِيمُ الإليَتَيْنِ. وَيَقُولُونَ: كَمَحَ الفَرَسُ، إذا كَبَحُه))[٦]، وعبارةُ ابن فارس تَحْملُ الكثير من الشَّكِّ تجاه الدّلالة

---

(١) العين: ٣ / ٩٨.
(٢) جمرة اللغة: ١ / ٥٦٤.
(٣) ديوان ذي الرمة: ١٢٢١، وصدر البيت: تمورُ بضبعيها وترمى بجوزها.
(٤) تهذيب اللُّغة: ٤ / ٧٢.
(٥) المحيط في اللُّغة: ٢ / ٣٨٩.
(٦) مقاييس اللُّغة (كمح).

التي تقف عندها الدّراسةُ، لكن القلق والرِّيبة تكادُ تزول، إذا ما علمِنا أَنّ ابن فارس لم يذكر الأَصل (كَمَخَ) ووافقهُ بَقَّيةُ اللُّغويين[١] في ذكر تلك الدِّلالات واستشهدوا بقول ذي الرّمة السابق ذكره.

ونقل ابن منظور تنبيه ابن سيده[٢]، وذكر الفيروز آبادي أَقوالَ السابقين من غير أَن يذكر ترجيح ابن سيده[٣]، ونقل الزّبيديّ عبارة ابن سيده وتنبيهه، إِذ قال: ((وأَكمَحَ الرّجُل: رَفَعَ رأسُهُ من الزّهو، كأكمَخَ، عن اللّحْياني، والحاءُ أَعلَى، وإِنّه لمُكَمَحٌ ومُكْبَحٌ، المُكْمَح، كمُكرْمٍ: الشَّامِخ...))[٤]، وهذا يُدللُّ على قناعة الزّبيديّ بترجيح إبن سيده لدلالة (الكمح) على الزّهو والشَّموخ وهي بالحاء على الأرجح، وذكر بعض المتأخرينَ أَنّ (كمّحَ) الدّابةَ يجذبها إليه لكيلا تجري أو لينتصب رأَسُها[٥]، ومن البديهيّ أَنَّ انتصاب الرأس هو دليلٌ على الشُّموخ والزّهو.

أَمَّا الأَصلُ (كمخ) فقد كانت من دلالاته الواردة في المعجمات الكِبَرُ وجلوسُ المتُعظّم[٦]، وذكر ابن جني عن حرف الحاء أَنَّه: ((حرفٌ مهموسٌ، يكونُ أَصلاً لا غير... ولا تكونُ الحاءُ بدلاً ولا زائدةً أَبدًا إلا فيما شَذَّ عنهم))[٧]، ومما يُقويّ أَنّ (الحاء) هي الأَصلُ عدم ذكِر ابنِ فارس للأَصل (كمخ) بالخاء، فضلاً عن كثرة تصريفات الأَصل (كمح) المتمثلة في الأَسماء ومنها: (الكمح، الكمحّة، مُكْمَحُ، إِكْمَاح، كيْموح، كومحان، كومحين، كومح)[٨]، أَمَّا تصريفات الأَصل (كمخ) فقد

---

(١) يُنظر: الصحاح (كمح)، والتنبيه (كمح)، والتكملة (الصاغاني) (كمح).
(٢) يُنظر: لسان العرب (كمح).
(٣) ينظر: القاموس المحيط (كمح).
(٤) تاج العروس (كمح).
(٥) يُنظر: المعجم الوسيط (كمح).
(٦) يُنظر: العين: ١٥٧/٤، وتهذيب اللُّغة: ٢٣/٧، والمحيط في اللُّغة: ٢٠٢/٤، التكملة (الصَّاغانيّ) (كمخ)، ولسان العرب (كمخ)، وتاج العروس (كمخ).
(٧) سر صناعة الإعراب: ١٧٩.
(٨) يُنظر: (كمح) في لسان العرب، وتاج العروس.

Abstract

The Arabic lexicon is a multi-disciplinary science that is comprising wide linguistic and literary heritage. Arabs have shown their creativity in the field of lexicography which led to an abundance of dictionaries in varied approaches. Yet, despite their wide scope, they were not inclusive of Arab speech, thus parallel efforts to lexicon-authorship were started which were characterized by critical, analytic nature aiming at promoting creativity in the field of lexicography. Furthermore, various efforts in lexicography have seen the light in the east and the West in addition to the fact that the linguistic renaissance was not less significant than that of the East. Therefore, landmarks in linguistics who have written and mastered the field of lexicography. Ibn Seedah's *Almuhkam wal Muheet Ela'dam* (D.458 H), is the cornerstone of this study that is entitled "Linguistic Criticism in Almuhkam wal Muheet Ela'dham of Ibn Seedah Elandalusi" which dealt with phrases and expressions he used. He, in addition, corrects his predecessors' sayings and points to the importance of some of this language's phrases.

Moreover, the study is divided into five chapters. The first of them is entitled "Ibn seedah Elandalusi: His Life and Approach in Linguistic Criticism". The second is "Phonetic Criticism". Chapter three is under the title of "Morphological Criticism". The fourth chapter is "Especial Criticism", while the fifth is entitled "Criticism of Linguistic Phenomena". The study ends up with a conclusion that sums up the findings of the study, followed by a list of books and references cited in the thesis, most important among them are; Elfarahidi's *El-Ain Dictionary*, Elazhari's *Tahtheeb Ellugha*, Eljawahiri's *Alsihah*, *Taj Elaroos* of Elzubeidi in addition to grammar and morphology books like Sibawayh's *Alkitab*, Ibn Elsarraj's *Osool Elnaho*, and Ibn Jinni's *Sir*